الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
18 December 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد ياريمنكو (نائب الرئيس) . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

البند 66 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها *(تابع)*

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها *(تابع)*

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد براون (لكسمبرغ)، تولى السيد ياريمنكو (أوكرانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:00

البند 66 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها *(تابع)*

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** *(تابع)* (A/74/136 و A/74/162 و A/74/231 و A/74/246 و A/74/249 و A/74/259)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل *(تابع)* (A/74/240)

1 - **السيد زافالا بوراس** (كوستاريكا): قال إن تحسين حياة الأطفال والمراهقين كان دائما أولوية لبلده، الذي أنشأ إطارا معياريا ومؤسسيا يتماشى مع المبادئ المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان. ويشمل ذلك الإطار خطة عمل وطنية تتضمن مبدأي المساواة وعدم التمييز وسياسة وطنية تكفل للأطفال أشكالا خاصة من الحماية والتمتع الكامل بجميع حقوقهم. وتواصل كوستاريكا استعراض نظامها الوطني للحماية، الذي يضمن الحماية الشاملة للقصّر، واعتمدت قانونا يحظر العقوبة البدنية والمعاملة المهينة، وأنشأت معهدا لرعاية الأطفال يكفل احترام القصّر وكرامتهم. ويشجع المعهد اتخاذ إجراءات وقائية ويعزز تغيير الثقافة من خلال مراكز رعاية الأطفال والتثقيف الموجهة للأسر. وحققت كوستاريكا أيضا تخفيضات كبيرة في معدلات التسرب والاستبعاد من المدارس على جميع المستويات.

2 - وتابع يقول إن حكومة بلده اعتمدت في عام 2016 تشريعا بشأن زواج الأطفال وسن الرضى على حد سواء، وهما مسألتان ينبغي معالجتهما في السعي إلى حماية الأطفال، ولا سيما الفتيات، من العنف. كما أن حالة الأطفال المهاجرين تحظى باهتمام بالغ في كوستاريكا. فعوضا عن احتجاز القصّر غير المصحوبين، يوضعون في عهدة سلطات الهجرة مؤقتا ويجري إخطار الوكالة المختصة بحماية الأطفال على الفور، وقد وُضعت بروتوكولات خاصة للقصّر الذين يخضع آباؤهم وأمهاتهم للترحيل أو الذين انفصلوا عنهم خارج بلدانهم الأصلية. وإذ ترحّب كوستاريكا بالتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، دعت إلى زيادة التعاون الدولي لضمان تمتع جميع الأطفال والمراهقين تمتعا كاملا بالحقوق، وستواصل وضع السياسات والآليات والخدمات لضمان تحقيق ذلك.

3 - **السيدة سالم** (أفغانستان): قالت إن بلدها شهد تدمير حياة ثلاثة أجيال من الأطفال نتيجة الحرب والدمار والعنف. فقد قُتل آلاف الأطفال في جميع أنحاء العالم في النزاعات في عام 2018، الكثير منهم في أفغانستان، أو تعرضوا للإيذاء والاختطاف وغسل الدماغ من قبل الإرهابيين ومؤيديهم.

4 - وذكرت أن حكومة بلدها، الملتزمة بحماية حقوق الأطفال الأفغان وحمايتهم من العنف، اعتمدت سياسة لحماية الأطفال تابعة لوزارة الدفاع، وأنشأت مديريات جديدة للشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان، وأفردت أمانة للأطفال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وعدّلت تشريعاتها المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، ووضعت استراتيجية وخطة عمل للقضاء على عمل الأطفال، وأطلقت حملة توعية بشأن الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين، وأنشأت خطا ساخنا لدعم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعززت حكومة بلدها أيضا الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأطفال مجهولي النسب عن طريق تعديل التشريعات لتتيح إصدارَ بطاقات هوية للأطفال الذين ليس لديهم أوصياء قانونيون وتزويدَهم بالمأوى. ومن التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى معالجة محنة الأطفال في أفغانستان ارتفاعُ معدلات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، إضافة إلى انعدام الأمن، وتفاقم الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وسوء التغذية الحاد.

5 - وتابعت تقول إن أفغانستان منعت، من خلال تنفيذ خطة عمل مشتركة موقعة في عام 2011 مع الأمم المتحدة تجنيد الأطفال وأتاحت إعادة إدماج الأحداث الجانحين عن طريق منحهم فرصا للإسهام بصورة بنّاءة في المجتمع. وقالت إن التزام حكومة بلدها بدعم وتعزيز حقوق الأطفال يعكس تطلعات الأطفال الأفغان الحقيقية إلى مستقبل يسوده السلام يكفل الحفاظ على حقوقهم وحمايتها.

6 - **السيدة بقيتبقيزي** (كازاخستان): قالت إنه بعد 30 عاما من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، تكاد تكون جميع دول العالم صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل. غير أن الالتزامات المتعهَّد بها تحتاج إلى تجديد وإلى ترجمتها إلى إجراءات ملموسة لتعزيز تمتع جميع الأطفال تمتعا فعليا بالحقوق. وأفضل طريقة لكي لا يُخلّف الركب أي طفل وراءه هي إعطاء الأولوية للأطفال على نحو يكفل ألاّ يترعرع أي طفل في عالم يسوده الخوف والعنف واليأس. ولذلك، اضطلعت حكومة بلدها بعملية ابتكارية، في إطار تعاون دولي وثيق، لإعادة 595 من المواطنين الكازاخستانيين الذين تورطوا في أنشطة تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام، بمن فيهم أكثر من 400 طفل، إلى الوطن وتزويدهم بخدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وقد جُمع شمل الأطفال بأقاربهم وهم ملتحقون بالمدرسة الآن، وحصلت النساء العائدات على وظائف تمنحهن الأمان الوظيفي، وهن يساعدن حاليا في حملات توعية تهدف إلى منع حدوث مزيد من عمليات التجنيد.

7 - وذكرت أنه منذ التوقيع على الاتفاقية في عام 1994، موّلت كازاخستان خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال والمراهقين والآباء والأمهات المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية في البلد، بدعم من اليونيسف، وأفردت مكتب أمين مظالم لحماية حقوق الأطفال واستعادة الحقوق التي انتُهكت. وقد خفضت كازاخستان إلى حد كبير معدلات وفيات الرضع منذ عام 2008، متجاوزة بذلك الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تسعى الآن إلى بلوغ الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة. ويستفيد الأطفال في كازاخستان أيضا من معايير دنيا جديدة للدعم الاجتماعي الموجه في المناطق الريفية وفي أوساط الفئات الضعيفة من السكان، مع إيلاء أولوية عالية لصحة ورفاه الأمهات والأطفال، من خلال توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية على الصعيد الوطني والتشديد على التثقيف الطبي والتدريب البدني والرياضة. ويتيح التحول من الرعاية المؤسسية إلى وحدات أصغر حجما وإلى الخدمات المجتمعية فرصا أفضل لنماء الأطفال ذوي الإعاقة. وتشمل التدابير المتخذة لحماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأيضا من عمل الأطفال والاتجار بهم، تشريعاتٍ وضوابطَ أكثر صرامة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واختتمت بالقول إن كازاخستان تسعى إلى مواصلة التعاون على الصعيد الدولي لكفالة إعمال حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، من أجل تحقيق التنمية والتعايش بسلام على الصعيد العالمي.

8 - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن دولة فلسطين، بوصفها من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، تناشد المجتمع الدولي ألاّ ينسى الأطفال الفلسطينيين، الذين يعانون معاناة شديدة بسبب احتلال إسرائيل الذي دام عقودا، والذي لا يزال يرتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي دون عقاب. وتشمل هذه الانتهاكات قتل الأطفال الفلسطينيين وتشويههم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية؛ والارتفاع المستمر في عدد الإصابات بين الأطفال في عام 2019، نتيجة أمور منها الاستهداف المتعمد للمتظاهرين السلميين؛ واستمرار المستوطنين في ممارسة العنف والإرهاب، بما في ذلك مضايقة أطفال المدارس والاعتداء عليهم؛ والغارات الإسرائيلية على المدارس وإغلاق المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث ارتكبت القوات الإسرائيلية أكثر من نصف الانتهاكات المتصلة بالتعليم التي تحققت منها الأمم المتحدة والتي تنطوي على أعمال عنف. وقالت إن واجبَ حماية جميع الأطفال، في كل مكان، وصون حقهم في الحصول على تعليم جيد واجبٌ جماعي يتحمله المجتمع الدولي. وينبغي ألاّ يكون الأطفال الفلسطينيون الاستثناء.

9 - ومضت تقول إن الاستعمار غير القانوني للأرض الفلسطينية لا يزال يؤثر أيضا تأثيرا بالغا في الأطفال، من خلال عمليات الهدم المنهجية والعقابية للمنازل التي نجم عنها تشريد مئات الأطفال وأسرهم قسرا. ولا يزال الأطفال الفلسطينيون يتعرضون للاعتقال والاستجواب الوحشي والاحتجاز والسجن، وبعضهم يُحتجز لمدة تصل إلى سنة دون تهم. فنظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي معروف بسوء معاملته وتعذيبه المنهجيين للأطفال الفلسطينيين، حيث توثّق تقارير تعرّضهم إلى العنف البدني أثناء الاعتقال أو النقل أو الاستجواب، مما يؤدي إلى إصابتهم بصدمات بدنية ونفسية. وفي قطاع غزة، لا يزال مليون من الأطفال والمراهقين يعانون من الحرمان والعزلة نتيجة للحصار، الذي بلغ الآن عامه الثالث عشر، بعد أن حُرموا من أبسط الحقوق والضروريات الأساسية، بما فيها مياه الشرب النظيفة. وجدير بالذكر أن الأطفال البالغين من العمر 12 سنة شهدوا ما متوسطه ثلاثة حروب وهم يعيشون في سجن مفتوح فعليا. واختتمت بالقول إن على المجتمع الدولي أن يتصرف فورا، ودون انتقائية، لحماية أرواح الأطفال الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي.

10 - **السيدة بيير فابر** (هايتي): قالت إن الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل ملزمة ليس فقط بحماية الأطفال، بل أيضا بضمان حقهم في التعليم والرعاية وحرية التعبير والتمتع بالحياة، وببذل كل جهد ممكن لتعزيز بقائهم ونمائهم. ويسرّ هايتي، بوصفها طرفا في الاتفاقية وطرفين من بروتوكوليها الاختياريين، أن تلاحظ أن معظم التعقيدات الكامنة في مسألة حقوق الأطفال يجري تناولها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بطرق تشمل، على وجه الخصوص، تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الدول النامية، بدعم من الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية، لتحسين حياة الفتيات.

11 - وذكرت أن التدابير التي اتخذتها حكومة بلدها لتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الأطفال تشمل اعتماد تشريع يحظر ارتكاب

جميع أشكال الإيذاء أو العنف أو إساءة المعاملة أو المعاملة اللاإنسانية ضد الأطفال؛ والتصديق على اتفاقيتَي منظمة العمل الدولية المتعلقتين بأسوأ أشكال عمل الأطفال وبالحد الأدنى لسن الاستخدام؛ واعتماد تشريع ينظّم الأبوة والأمومة والوالدية المسؤولة؛ والتصديق على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي؛ وإصلاح تشريعات التبني في هايتي. ومن أجل ضمان تنفيذ هذا الإطار الوطني وفقا للاتفاقات الدولية، أنشأت حكومة بلدها لواءً في الشرطة الوطنية لحماية القصّر؛ وفرعا لحماية الطفل في مكتب حماية المواطنين؛ ولجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة الوزير المسؤول عن حقوق الإنسان والحد من الفقر؛ وأشكال مختلفة من موائد مناقشة القضايا والأفرقة العاملة لمعالجة وتنسيق أنشطة حماية الأطفال.

12 - **السيدة كارترايت** (جزر البهاما): قالت إن بلدها يرحّب بفرصة العمل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والخبراء وموظفي الأمم المتحدة. وقالت إن لدى حكومة بلدها لجنة عمل مكرسة مؤلفة من ممثلين عن الوزارات والوكالات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى تجتمع بانتظام لتحديث المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وقد مُنحت الدعم من خلال إطار مؤسسي وتشريعي قوي. ويشمل ذلك الإطار تنفيذ شراكة على الصعيد الوطني بين وكالات إنفاذ القانون، ووسائط البث الإذاعي والتلفزيوني ووسائط التواصل الاجتماعي، وقطاع الشركات، وعامة الجمهور، من أجل العثور على الأطفال المفقودين، والانضمام إلى بلدان أخرى لديها نُظُم إنذار مماثلة. وتشمل التدابير الإضافية مبادرات وحلقات عمل للحد من بطالة الشباب من خلال فرص التعليم والعمل؛ وبرامج لبناء المهارات والتدريب والتوجيه ومباشرة المشاريع التجارية الجديدة؛ وفرصا للحصول على دراسات جامعية أو تقنية مجانية، ومنحا للدراسة في الخارج، وقروضا تعليمية؛ ومبادرة تتمثل في مدرسة افتراضية تتيح للطلاب في المناطق النائية إمكانية الوصول إلى المعلمين الذين يتعذر عليهم أن يكونوا حاضرين بأنفسهم؛ والاحتفال بشهر وطني للشباب لعرض مواهب الشباب وكفالة سماع أصواتهم.

13 - وأضافت أنه استجابة للصدمة التي تعرض لها الأطفال في أعقاب إعصار دوريان وبدعم من اليونيسف، سجلت حكومة بلدها نحو 10 000 من الطلبة المشردين بغية إعادة إلحاقهم بالمدارس في أقرب وقت ممكن. وستقوم الحكومة أيضا برفع مستوى مهارات المستشارين المدرسيين والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين في جميع أنحاء البلد لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي والأنشطة الترفيهية للطلبة والأطفال الذين شردهم الإعصار أو تضرروا بسببه بشكل آخر، وذلك لكفالة ألاّ يكون أي طفل عرضة للتسرب من المدرسة بسبب الإعصار. وفي الختام، أعربت عن امتنان جزر البهاما لجميع الدول والكيانات والمنظمات التي قدّمت المساعدة والدعم في المحنة التي مرّت بالبلد.

14 - **السيدة حسن** (مصر): قالت إن الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل توفر فرصة سانحة لتقييم مدى التقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي. ثم ذكرت أن مبادرات التنمية الاجتماعية التي أطلقتها مصر العام الماضي أدت إلى انخفاض معدلات التسرب من المدارس وإلى تحسّن صحة الأطفال البدنية والعقلية. وأُطلقت حملات توعية تستهدف الأطفال ومقدمي الرعاية على السواء، بشأن مواضيع من قبيل التنمر ووسائط التواصل الاجتماعي وأمن الإنترنت وأثر العنف البدني والنفسي ضد الأطفال.

15 - ومضت تقول إن مصر اعتمدت، في إطار الاحتفال بالعام الوطني للتعليم، استراتيجية وطنية شاملة لتحسين نظام التعليم قبل الجامعي، بدءا من الطفولة المبكرة، بما في ذلك تنمية قدرات المعلمين، وتطوير أساليب التدريس، واستخدام التكنولوجيات الحديثة وأنظمة التقييم والرصد المحسنة. ووفرت الحكومة التعليم أيضا للأطفال اللاجئين الذين تُكفل لهم نفس الحقوق في التعليم والصحة المكفولة للمواطنين. وفي الختام، قالت إن مصر ملتزمة بتنفيذ أحكام الاتفاقية وجميع الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالأطفال التي صدّقت عليها حكومة بلدها، بما في ذلك احترام الهوية الثقافية والحقوق اللغوية للوالدين، فالأسرة أفضل محفل لتعزيز نماء الأطفال البدني والنفسي.

16 - **السيد محمد ناصر** (ماليزيا): قال إن بلده ملتزم بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها من أجل ضمان مستقبلهم. وأضاف أن حكومة بلده سنّت تشريعات تتناول المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل، وهي عدم التمييز، ومصالح الطفل الفضلى، واحترام آراء الأطفال، والحق في الحياة والبقاء والنماء. وقد عُدّل ذلك التشريع فيما بعد لزيادة تحسين حماية حقوق الأطفال. وسُنّت أيضا تشريعات محددة للتصدي للجرائم الجنسية ضد الأطفال ولإنشاء محكمة خاصة لتلك الجرائم، هي الأولى من نوعها في جنوب شرق آسيا.

17 - وأشار إلى أن ماليزيا أنشأت مراكز لأنشطة الأطفال بغية توفير خدمات الدعم الاجتماعي للأسر؛ وأنشأت خطوط اتصال للمساعدة لتلقّي الشكاوى المتعلقة بالأطفال؛ ووضعت استراتيجية مجتمعية لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال، وتحقيق تكافؤ الفرص لهم وإدماجهم اجتماعيا؛ واستحدثت فئات فرعية متعددة لتقييم صعوبات التعلم تكفل من خلالها ألاّ يُترك الأطفال ذوو الإعاقة خلف الركب، إضافة إلى سياسة تعليمية خاصة تكفل ألاّ تصدّ المدارس الوطنية أي طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين مفوض متفرغ لرصد تنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية الأطفال. وقامت ماليزيا أيضا بتجريب برنامج لتحويل الأطفال المخالفين للقانون بعيدا عن نظام العدالة الجنائية، وكذلك مبادرة لإنشاء مدن آمنة وشاملة للأطفال.

18 - ومضى يقول إن ماليزيا عقدت مؤخرا عملية تشاور وطنية لإشراك الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني، في استعراض منتصف المدة لخطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال. وستواصل حكومة بلده العمل عن كثب مع المنظمات الدولية مثل اليونيسف في سبيل مواصلة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وهي على استعداد لتبادل أفضل الممارسات مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة في صون تلك الحقوق.

19 - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن بلدها خصص منذ استقلاله معظم ميزانيته للتعليم، بما يكفل حصول جميع الأطفال الذين يعيشون في الجزائر على التعليم المجاني والإلزامي، بغض النظر عن الجنسية أو الوضع أو الجنس، بما في ذلك اللاجئون في المدن والمخيمات على السواء. وقد زادت هذه الميزانية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، مع وضع برامج وخطط عمل جديدة لمواجهة التحديات المتغيرة.

20 - وأضافت أنه في حين يوفر الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة إطارا لحماية حق الأطفال في التعليم الجيد وبالتالي تعزيز رفاههم، فإن السلام والأمن العالميين شرط أساسي لتحقيقه؛ وينبغي إيلاء الأطفال الاعتبار في جميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك اتخذت حكومة بلدها نهجا اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا شاملا للإصلاح يتضمن مشاركة المجتمع المدني، حيث تحتل المدارس موقعا مهما في تعزيز الجودة والحداثة والهوية الوطنية. ومن أهداف تلك السياسات إتاحة الوصول على نطاق واسع، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية المعرفة، وتحسين كفاءة وفعالية نظام التعليم، وحماية الحقوق الأساسية للأطفال. ويولي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أهمية خاصة لحماية الأطفال، الذين يشكلون أضعف الفئات في أي مجتمع. وقد انضمت الجزائر إلى غالبية معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واعتمدت تشريعات بهدف وضع حد لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، مع تحديد قواعد بشأن الأطفال الجانحين ووضع آليات لحماية الأطفال المعرضين للخطر في سياقات تشمل المراكز المتخصصة.

21 - واختتمت بالقول إن على المجتمع الدولي، في سعيه لإيجاد عالم يسوده السلام ويعيش فيه جميع الأطفال دون خوف من العنف، أن يتخذ تدابير لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح من خلال العمل المشترك والاستراتيجيات الفعالة الطويلة الأجل لمنع نشوب النزاعات وحلّها. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم جهود الدول الأعضاء في مكافحة تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وفي تقديم المساعدة في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي والأسري بعد انتهاء النزاع.

22 - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الحكومات لا تزال تكافح من أجل تهيئة بيئة تمكينية في جميع أنحاء العالم تكون ملائمة للأطفال الذين يواجهون نفس القدر من التحديات كالتي واجهها آباؤهم وأمهاتهم قبل ثلاثة عقود. وعلى الرغم من الخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، فإن بليون طفل لا يزالون يواجهون واحدا أو أكثر من أشكال العنف، في حين عاش الملايين حياتهم كلها في ظل نزاع مسلح واحتلال أجنبي. ومن شأن الانتهاك الواسع النطاق لحقوق الإنسان الأساسية للأطفال، إذا ما تُرك دون مراقبة، أن يكون بمثابة تربة خصبة لزيادة انتشار التطرف والعنف.

23 - وأضاف أن من المثير للجزع أيضا أن ثلث البشرية تعيش في بلدان مستهدفة بتدابير قسرية انفرادية أو بحصارات لاإنسانية. وبيّن أن الأطفال الإيرانيين هم الضحايا الرئيسيون لحرب اقتصادية هدفها الإبادة الجماعية شُنّت من خلال تلك التدابير وتستهدف دون تمييز أكثر الفئات ضعفا، بمن في ذلك الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية حيوية، وذلك لتحقيق مكاسب سياسية. وبالنظر إلى العواقب، يبدو من واجب الأمم المتحدة أن تنظر في الحالة بجدية أكبر وبمزيد من التعمق.

24 - وقال إنه رغم البيئة الخارجية غير العادلة وغير المؤاتية التي دامت أربعة عقود، فإن حكومة بلده أحرزت تقدما كبيرا في تحسين

الظروف المعيشية للأطفال. وشملت المبادرات إنشاء عيادات متخصصة عقب إعلان عام 2019 عام الإصلاحات على صعيد حقوق الأطفال؛ وإجراء تعديل تشريعي يمنح الجنسية للأطفال المولودين للأمهات الإيرانيات المتزوجات من أجانب، في محاولة لإنهاء انعدام الجنسية لدى الأطفال؛ وإعداد وثيقة وطنية بشأن العمل اللائق تتضمن استراتيجيات للقضاء على عمل الأطفال؛ ووضع مبادئ توجيهية بشأن الحفاظ على كرامة الإنسان تتضمن أحكاما بشأن حقوق الأطفال؛ واعتماد مشروع قانون يتضمن أحكاما تهدف إلى إنهاء العنف ضد الأطفال والمراهقين. ولأن الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم الجيد للأطفال يُعتبر ركيزة من ركائز التنمية الوطنية، حققت جمهورية إيران الإسلامية الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن وفيات الأطفال والأمهات، وقضت تقريبا على الفجوة بين الجنسين في التعليم، وأصبح آلاف الأطفال اللاجئين ملتحقين بالمدرسة، بغض النظر عن وضعهم.

25 - **السيد موسى** (جيبوتي): قال إن العنف والنزاع لا يزالان يدمران حياة الأطفال والشباب، مما يقوض بشكل خطير حقوقهم نتيجة التجريد من الإنسانية والإفلات من العقاب. وعشية الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وبعد خمسة أعوام من اعتماد خطة عام 2030، من الضروري تجديد ما تم التعهد به من التزامات من خلال العمل الجاد وإعادة تركيز الجهود على المصالح الفضلى لجميع الأطفال على نمائهم ورفاههم.

26 - وأضاف أن جيبوتي ترحّب بالإنجازات التي تحققت في مجالات الوقاية، وتعزيز الرعاية الصحية، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الأطفال في حالات النزاع، إضافة إلى تنفيذ الأطر القانونية الوطنية والدولية، ووجود والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الأرض. ومع ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان معالجة جميع المجالات معالجة كاملة، مع إيلاء أهمية خاصة لتمكين الفتيات في المناطق الريفية. وقد اتخذت حكومة بلده عدة تدابير لحماية الأطفال وتعزيز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك الرعاية الطبية المجانية وتقديم المشورة لأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

27 - وتابع بالقول إن الحركة العالمية للاحتجاجات الجماهيرية التي يقودها الشباب لمكافحة تغير المناخ، الذي يشكّل تهديدا خطيرا لصحة ورفاه الأطفال والشباب، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية، ولا سيما في القرن الأفريقي، تثلج صدر جيبوتي التي يشجعها الدعم الواضح المقدم للشباب لتمكينهم من التعبير عن شواغلهم بكلماتهم في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وقد أنشأت حكومة بلده برلمانا للشباب لتعريف الشباب بالإجراءات البرلمانية من خلال محاكاة الاجتماعات والمناقشات.

28 - **السيدة دوناتيرين** (إندونيسيا): قالت إنه على الرغم من الإنجازات الملحوظة، فإن العديد من الأطفال لا يزالون عالقين في حلقات مفرغة من الفقر والعنف، تشمل فيما تشمل وفيات الرضع وعدم الحصول على التعليم والإيذاء عن طريق الاستغلال والجريمة السيبرانية والنزاع المسلح. واعتمدت إندونيسيا تدابير عديدة لتعزيز حقوق الأطفال في الحياة والبقاء والنماء، دون التعرض للعنف أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي.

29 - وأشارت إلى أن الجهود الرامية إلى ضمان الرعاية الصحية الأولية للأطفال، من الحمل إلى الولادة وما بعد ذلك، تشمل تعزيز أمور منها التلقيح والتغذية السليمة والبيئة النظيفة والصحية. وقد أيّدت إندونيسيا، بوصفها بلدا رائدا في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، التعهد العالمي الطوعي المعنون ''لكل طفل كل حق''، ووضعت سياسة للمدارس الآمنة لكفالة التقيّد بالمعايير المراعية للأطفال في مجالات التعلم وتدريب المعلمين والمرافق والمشاركة الأسرية، مع إجراء رصد دوري لتقييم الانتهاكات، بما في ذلك العقوبة البدنية. وعلاوة على ذلك، وفرت تشريعات بشأن حماية الأطفال وخطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان إطارا لمعالجة حقوق الطفل كضحايا في النزاعات المسلحة، ولا سيما عن طريق جمع شمل الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة مع أسرهم أو مقدمي الرعاية لهم وعن طريق الحصول على الأدوات اللازمة لإعادة بناء حياتهم.

30 - واختتمت بالقول إن إندونيسيا بصدد وضع سياسات مراعية للأسر في مجال الحصول على الخدمات الصحية والتعليم الأساسي والتمكين الاقتصادي، وستواصل دعم أوجه التآزر بين إعمال حقوق الأطفال والنجاح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

31 - **السيدة تشو** (سنغافورة): قالت إن جميع الأطفال يستحقون أن يترعرعوا في بيئة آمنة ومحبة، يحظون فيها بالرعاية والتمكين لبلوغ كامل إمكاناتهم. وتقدّر سنغافورة، بوصفها دولة مدينة صغيرة لا توجد فيها موارد طبيعية باستثناء شعبها، ضرورة إتاحة الفرص لجميع الأطفال لتطوير المهارات التي يحتاجون إليها لدعم التعلم مدى الحياة. والتعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة أمر

حاسم للنماء البدني والمعرفي والاجتماعي اللازم لتوفير أساس متين للحياة. ولذلك أنشأت الحكومة وكالة متخصصة للإشراف على الجوانب الرئيسية لنماء الأطفال دون سن السابعة، ورفعت مستوى رياض الأطفال وضاعفت قدراتها وحسّنت التدريب المقدم للمعلمين. وقدّمت أيضا إعانات لضمان قدرة جميع الأسر على تحمل التكاليف. ونتيجة لذلك، أكمل جميع الأطفال في سنغافورة تقريبا التعليم الابتدائي والثانوي، وأكمل أكثر من ثلاثة أرباعهم التعليم العالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات وفيات الرضع منخفضة للغاية ومعدلات التلقيح مرتفعة، وكذلك العمر المتوقع.

32 - وأضافت أن سنغافورة غيرت مؤخرا التعريف القانوني للشباب ليشمل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، تماشيا مع الاتفاقية، للسماح بتنفيذ تدخلات في الحالات التي قد تتعرض فيها سلامة الأطفال الأكبر سنا للخطر. ومن شأن تغييرات تشريعية أخرى أن تمكّن الحكومة من التدخل بشكل أفضل في حالات الضرر العاطفي، وأن تمكّن مقدمي الرعاية من الإذن بتقديم الخدمات، وتوسيع نطاق استحقاقات إجازة رعاية الطفل لتشمل الأسر الحاضنة، تماشيا مع الاتجاهات العالمية الداعية لتوفير الحماية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية.

33 - وفي الختام، قالت إنه لا بد، على الرغم من ذلك، أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لتحسين الآفاق المفتوحة أمام الأطفال في جميع أنحاء العالم، وحماية وتعزيز رفاههم، وتمكينهم من النمو في بيئة آمنة ومؤاتية ليحصل جميع الأطفال، بغض النظر عن خلفيتهم، على أفضل فرصة ممكنة لتشكيل مستقبل أفضل للجميع.

34 - **السيد زامبرانو أورتيز** (إكوادور): أشار إلى أن دستور بلده اعترف بالأطفال كفئة تتطلب اهتماما ذا أولوية، وإلى أن الدول مسؤولة عن حماية الأطفال من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي وكفالة حماية حقوقهم. ولذلك، نفّذت إكوادور مبادرات مختلفة، بما فيها برنامج لتعزيز المساواة من خلال المسؤولية المشتركة عن رعاية الطفولة المبكرة، يهدف إلى تزويد الأطفال، بوصفهم حاضر المجتمعات ومستقبلها، بأفضل الفرص والبيئات التي تكفل نماءهم الآمن.

35 - وأضاف أنه احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية التاسعة عشرة لبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، شجعت إكوادور على أن تصدّق جميع الدول على اتفاقية حقوق الطفل، وكررت تأكيدها الالتزام بتعزيز تمتع جميع الأطفال بالحقوق في كل مكان. وقال إنه يجب بذل جهود أقوى لدعم الدول لتضع حدا لجميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن الوقاية منها بحلول عام 2030، وحماية حقوق الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع ومنع استمرار تجنيدهم واستغلالهم في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وإذ أكد وفد بلده من جديد تعهد الحكومة بأنها لن تترك أحدا خلف الركب في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030، شدد على ضرورة تعزيز الحوار المثمر الذي تحتل فيه حماية وتعزيز حقوق الأطفال الأولوية، لأن ذلك السبيل الوحيد الذي يمكّن الدول من بلوغ الهدفين 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

36 - **السيد أمايو** (كينيا): قال إنه على الرغم من التحسينات الكبيرة التي حققها المجتمع الدولي على صعيد الحد من وفيات الأطفال وزيادة فرص حصولهم على التعليم، فإن ملايين الأطفال لا يزالون يواجهون تحديات تهدد حقوقهم وأمنهم ورفاههم وتعيق تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ولذلك يلزم تعزيز الجهود العالمية لمعالجة لتلك التفاوتات.

37 - وتابع بالقول إن كينيا، اعترافا منها بالأطفال لا بوصفهم مستفيدين فحسب بل عوامل للتغيير المحوري اللازم لتنفيذ خطة عام 2030، أدمجت أحكام اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة في أطرها الدستورية والتشريعية والسياساتية كجزء من جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة تقوم على الرعاية والمحبة لجميع الأطفال.

38 - وأشار إلى أن الإنجازات في مجال التعليم تشمل المساواة بين الجنسين والتقدم الكبير في تعزيز الإدماج. وقد خُفضت معدلات وفيات الأمهات والرضّع والأطفال إلى حد كبير. وأُنشئت مراكز لحماية الأطفال ومراكز موارد مجتمعية لتوفير الخدمات الأساسية لضحايا الإيذاء ومعلومات بشأن تدابير حماية الأطفال، على التوالي. وأُنشئ نظام معلومات لتيسير تقييم خدمات حماية الأطفال والتنسيق مع الجهات المعنية والإشراف عليها من خلال البيانات التي تركز على الأطفال. واعتُمدت تشريعات تجرّم استغلال الأطفال جنسيا، ووُضعت خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بمن فيهم الأطفال. ووُضعت برامج للتحويلات النقدية وخطة لتوفير المنح الدراسية تخفف العبء الواقع على الأطفال المحرومين. وبذلت كينيا أيضا جهودا متواصلة للقضاء على الممارسات الثقافية الضارة، وهي

ملتزمة بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام 2022.

39 - واختتم بالقول إن على قادة العالم أن يحشدوا الموارد والجهود اللازمة لوضع حد لجميع انتهاكات حقوق الأطفال وتحقيق الأمل والرؤية والالتزام التي أدت إلى اعتماد الاتفاقية في عام 1989.

40 - **السيدة فيفيس بالمانيا** (أندورا): قالت إنه بفضل التقدم المحرز في إطار اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، والجهود المبذولة للوصول إلى عالم صالح للأطفال وتمكين المجتمعات لتكون قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة، لن تُترك أي فتاة أو فتى خلف الركب. غير أن الحالات المبيّنة في الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية (A/74/136) وتقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح (A/74/249) والتقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال (A/74/259) تتطلب اعتماد نُهج استراتيجية قادرة على تلبية احتياجات الأطفال الذين لا يزالون يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

41 - وذكرت أن أندورا، بوصفها طرفا في القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وإعلان المدارس الآمنة، وكذلك بوصفها تساهم بانتظام في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ترحّب بالتوقيع على اتفاقات بين أطراف النزاع وبالبرنامج الذي اشتركت في وضعه دول أعضاء كثيرة لإعادة إدماج أي أطفال معنيين. ولما كان التعليم والقضاء على العنف عنصرين أساسيين لتحقيق التغيير الاجتماعي وإيجاد أمل أكبر في المستقبل، ترحّب أندورا أيضا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الطفلة (A/74/246) والمتعلقة بكيفية تمكين الفتيات وتحقيق الظروف المثلى لنمائهن من خلال التعليم الجيد والشامل للجميع.

42 - وأضافت أن التقدم المحرز حتى الآن يشمل الخطوات المتخذة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، والجهود الرامية إلى الحد من التنمر في المدارس والتصدي لاستخدام التكنولوجيا من أجل ارتكاب العنف. وتقدّم أندورا خدمات محددة لتلبية احتياجات الأطفال والمراهقين، بما فيها خدمات تتعلق بالتعليم الجيد. وأصدرت حكومة بلدها أيضا تشريعا ينشئ تدابير لحماية حقوق الأطفال والمراهقين، مع مراعاة مصالحهم الفضلى والتركيز بوجه خاص على الإيذاء والاستبعاد، ووضعت ميزانية لدعم صحتهم ورفاههم وتعليمهم وإدماجهم، بما يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة. ونفّذت أندورا أيضا مجموعة واسعة من مبادرات التوعية الموجهة نحو حقوق الطفل بالاشتراك مع اليونيسف، وستواصل تقديم المساعدة في مواجهة التحديات التي تترتب على حماية حقوق الطفل.

43 - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن الإعلان الدستوري الذي اعتمده بلدها في آب/أغسطس 2019 يتضمن التزام حكومة بلدها باحترام حقوق الأطفال بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية وحماية الأطفال من جميع أشكال الإيذاء وسوء المعاملة النفسيين والبدنيين. وتشمل الجهود المبذولة للوفاء بتلك الالتزامات إنشاء مؤسسات وسياسات لحماية وضمان حقوق الأطفال، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك داخل القوات المسلحة وقوات الشرطة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات على السواء، إضافة إلى مراكز لتنمية المجتمع هدفها حماية الأطفال وتعزيز تمكين النساء ومكافحة الفقر. وأُنشئت أيضا شبكات للحماية الاجتماعية ومنظمات غير حكومية لحماية الأطفال والتوعية بحقوقهم.

44 - وأضافت أن السودان أكمل برنامج عمل مشترك مع الأمم المتحدة يهدف إلى حماية حقوق الأطفال، مما أدى إلى رفع السودان من قائمة الجهات التي تنتهك حقوق الأطفال. وقالت إن حكومة بلدها تنفّذ حاليا خطة عملها عقب زيارات أجرتها الممثلةُ الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ولجنةُ تقنية لجمع المعلومات عن حالة الأطفال في السودان وتقديم الدعم في مجال تنفيذ السياسات. وتشجع الخطة أيضا تبادل المعارف لتعزيز التعاون الإقليمي، وهو أمر مطلوب للتصدي لأثر اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن التدابير المهمة الأخرى تسجيلُ تواريخ الميلاد في مراكز التسجيل، والنظر في العادات والتقاليد في المبادرات المنفذة في مناطق النزاع، وحملات التوعية التي تتناول أثر العنف ضد الأطفال. واختتمت بالقول إن السودان يؤكد من جديد التزامه باحترام جميع المعايير والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتلك المسألة ومواصلة التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري واليونيسف في ذلك الصدد.

45 - **السيدة شدياق** (لبنان): قالت إن الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل اجتمعت قبل 30 عاما لتعد بحياة تقوم على كرامة ورفاه جميع الأطفال. لكن على الرغم من التقدم المحرز على جبهات

عديدة، فإن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم لا يزالون يعانون من الفقر المدقع والعنف والاستغلال الجنسي والرق والممارسات الضارة والتمييز والإهمال. لكن على الرغم من إخلاف ذلك الوعد، فإنه لا يزال من الممكن الوفاء به، ولا يزال من الممكن أن يكبر الأطفال الحاضر ليصبحوا صانعي السلام في الغد.

46 - وأضافت أن لئن كانت التقارير المقدمة إلى اللجنة تلقي الضوء على واقع الحال، فإنها تتضمن أيضا خريطة طريق بشأن كيفية بناء عالم صالح للأطفال. وفي مواجهة استمرار ارتفاع مستويات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، يتعيّن على الجميع الامتثال للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية من أجل حماية مصالح الأطفال الفضلى، حتى في ظل الظروف البالغة السوء. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الطفل والناشطين شركاء أساسيون في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030.

47 - وفي الختام قالت إنه بالنظر إلى أن توفير التعليم المجاني لجميع الأطفال هو حجر الزاوية في تهيئة بيئة آمنة للأطفال، اعتمدت حكومة بلدها مؤخرا تغييرات في تشريعاتها سمحت لـ 000 150 طفل غير لبناني بالالتحاق بالمدارس العامة. ولا تزال الجهود التي تبذلها اليونيسف في لبنان أساسية في دفع السياسات الوطنية لحماية الأطفال، وهي تشمل برنامجا للتصدي لأسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها.

48 - **السيدة المرموري** (ليبيا): قالت إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“، التي اعتُمدت قبل 17 عاما، تتضمن مجموعة من الأهداف غايتها منح الأطفال والشباب حياة صحية وحمايتهم من التحديات التي يواجهونها. لكن في حين أن حدوث تحسينات في تلك المجالات يدعو على التفاؤل، فإن التفاوتات في تلك التحسينات غير مشجعة. ويتعيّن تركيز الجهود على التصدي للتحديات المتصلة بالتعليم والصحة، ولا سيما في حالات النزاع المسلح، وعلى تعزيز عمل وكالات الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وذكرت أن الأطفال في البلدان الفقيرة أكثر ضعفا ومعرضون لخطر الوقوع ضحايا للاتجار والاستغلال. ولذلك من المهم أن يعالج المجتمع الدولي الانخفاض الملحوظ في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأطفال. ومن المهم أيضا النهوض بالتعليم واستخدام التقنيات الرقمية للإعداد لوظائف المستقبل.

49 - وأشارت إلى أن حكومة بلدها ملتزمة، رغم الصعوبات في ليبيا، بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل من خلال التشريعات الوطنية. ويشمل ذلك توفير التعليم المجاني والخدمات الصحية والاجتماعية لحماية الأطفال من العنف، وتنفيذ خطة عمل وطنية لحماية حقوق الأطفال على جميع المستويات وتلبية الاحتياجات الإنسانية، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح وعدم الاستقرار. غير أن الخطة تحتاج إلى دعم مالي وتقني. ويتطلب ضمان سعادة ورفاه الأطفال في جميع أنحاء العالم تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل التعاون الجاد والفعال.

50 - **السيدة أبراهام** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن اتفاقية حقوق الطفل توفر الإطار الاستراتيجي الشامل للجهود التي يبذلها بلدها من أجل حماية حقوق الأطفال، حيث أُدرجت عدة أحكام من الاتفاقية في التشريعات الوطنية. وعلى ذلك الأساس، وضعت حكومة بلدها مشروع سياسة وطنية لكفالة الرعاية والحماية والنماء لجميع الأطفال يتضمن توجيهات لدعم التشريعات والتدخلات والبنى التحتية للمضي في كفالة حقوقهم.

51 - وذكرت أنه لما كان من المهم التركيز على مصالح الأطفال كفئة اجتماعية قائمة بحد ذاتها والاعتراف بقدراتهم واحتياجاتهم النمائية وأدوارهم كأطراف اجتماعية فاعلة، فإن تعزيز وحماية حقوقهم ورفاههم قيمتان متأصلتان في دستور ترينيداد وتوباغو وتنفَّذان من خلال النهوض بالتشريعات وإنشاء خدمات تركز على الأطفال. ومن المبادرات الإضافية التعاونُ مع اليونيسف في برنامج ثانٍ لسفراء حقوق الأطفال يهدف إلى منح الأطفال منبرا للتحدث عن القضايا التي تمسهم وتثقيف أقرانهم وتعزيز المشاركة الاجتماعية؛ وحملات إذاعية وحملات على وسائط التواصل الاجتماعي بشأن قضايا عمل الأطفال، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية؛ ومبادرات توعوية بشأن استراتيجيات منع إيذاء الأطفال والحد منه؛ وحلقات عمل واستراتيجيات اتصال وجهود في مجال الدعوة ومعارض إعلامية لتثقيف الكبار والأطفال بشأن الاتفاقية نفسها.

52 - واختتمت بالقول إن ترينيداد وتوباغو تتطلع إلى مواصلة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواصلة تعزيز السياسات والتشريعات الوطنية لكفالة مستقبل لا يُترك فيه أي طفل خلف الركب.

53 - **السيد رومونغي** (رواندا): قال إن حكومة بلده قامت باستثمارات كبيرة في العناصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الرئيسية المبيّنة في تقرير الأمين العام عن الطفلة (A/74/246) لتمكين الفتيات من تحقيق إمكاناتهن الكاملة. وتشمل التدخلات الرامية إلى التصدي لارتفاع معدلات التسرب بين الفتيات في المناطق الريفية المنحَ الدراسية القائمة على الجدارة والحاجة، وبرامج الإرشاد، ومرافق النظافة الصحية المناسبة. وتهدف رواندا أيضا، بوصفها من مؤيدي حملة الرجل نصير المرأة، إلى مضاعفة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين ثلاث مرات، وإلى مكافحة العنف الجنساني.

54 - وأضاف أن تكثيف وتطور حالات القتال وديناميات النزاعات والتكتيكات التشغيلية، إلى جانب التجاهل الواسع النطاق للقانون الدولي الإنساني، وإلى الضعف المتصل بالفقر الذي يؤدي إلى تجنيد واستغلال الأطفال في حالات الصراع، كل ذلك كانت له آثار مدمرة عليهم. ويتطلب الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية استراتيجيات متكاملة ومستدامة وشاملة لمعالجة تلك الآثار. وفي حين أن إنجازات الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال التخفيف من حدة الحالة جديرةٌ بالثناء، فإن مسألة استغلال الأطفال لا تزال بحاجة إلى حل.

55 - وتابع بالقول إن رواندا طورت هياكل لا مركزية لكفالة حماية الأطفال، بما في ذلك إنشاء وحدات لحماية الأطفال في وكالات إنفاذ القانون؛ ومشاريع توعية مجتمعية لمنع إيذاء الأطفال؛ وإجراءات قانونية فعالة وفي أوانها لتحديد هوية الجناة والتعامل معهم؛ وخدمات على مستوى القاعدة الشعبية لمعالجة البعد الجنساني. واختتم بالقول إن رواندا ملتزمة بكفالة تمكين أطفالها وحمايتهم وإعدادهم بصورة تامة للمستقبل ليكونوا مساهمين نشطين في تنميتها وازدهارها.

56 - **السيد بالعبيد** (اليمن): قال إن التدابير العديدة التي اتخذتها حكومة بلده لحماية وتعزيز حقوق الأطفال تشمل التصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ووضع خطة عمل لوضع حد لتجنيدهم واستغلالهم من قبل الميليشيات المسلحة، والتوقيع على إعلان المدارس الآمنة، وتنفيذ بروتوكول خاص لاستلام وتسليم الأطفال الذين يتم القبض عليهم من المشاركين في النزاعات المسلحة، والانضمام إلى تحالف لإعادة إدماجهم في المجتمع. فمكان الأطفال هو في المدرسة ومع أسرهم، وليس في الخطوط الأمامية أو حقول الألغام.

57 - وذكر أن حكومة بلده، بالعمل مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وضعت خريطة طريق وأنشأت لجنة تقنية لتنفيذ خطة العمل. ونظرا للتأخيرات في التنفيذ، يطلب وفد بلده المساعدة من الفريق القطري ويدعو إلى توفير التدريب والدعم لبناء قدرات الفريق التقني. وتتطلع حكومة بلده إلى زيارة الممثلة الخاصة للاطلاع على الجهود التي بُذلت بالفعل، ومنها تسليم 50 طفلا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسف لجمع شملهم بأسرهم بعد خضوعهم لإعادة التأهيل. ويطلب وفد بلده مزيدا من الدعم من الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود.

58 - وأضاف أنه ردا على تقرير الممثلة الخاصة (A/74/249)، ينفي وفد بلده نفيا قاطعا وجود أي أطفال في القوات المسلحة اليمنية ويشدد على ضرورة تحديث آلية الرصد ومواقع مجموعات الرصد لتشمل المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الحوثية المسلحة، التي أنشأت مخيمات صيفية لتدريب الأطفال للزج بهم في الخطوط الأمامية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة وقوات التحالف العربية، وكذلك بجميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء ظاهرة الأطفال الجنود، وتأكيده من جديد ضرورة التعاون الكامل مع حكومة بلده لتنفيذ خطة العمل وخريطة الطريق في جميع أنحاء اليمن.

59 - **السيد موسكوسو** (بنما): قال إن حكومة بلده جددت التزامها تجاه الأطفال من خلال التعهد العالمي الطوعي ”لكل طفل كل حق“، وذلك في إطار احتفالها بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وستعمل على صون مصالحهم في وجه التحديات الجديدة الناتجة عن تغير المناخ والهجرة والنزاع. وفي العقود الثلاثة الماضية، أحرزت بنما تقدما كبيرا على صعيد إحداث التغيير المؤسسي اللازم لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين، وهي طرف كامل فيها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالإنجازات التي بيّنها الأمين العام في تقاريره وأمكن تحقيقها من خلال آليات التعاون المتعددة الأطراف، لكنه حذر من أن أهم حقوق الأطفال لا تزال تُنتهك بسبب آثار عدم المساواة والفقر وسوء التغذية وانعدام الأمن.

60 - وأشار إلى أن العالم لما كان يزداد تحديا وتنافسا، فإن كفالة نماء الأطفال اجتماعيا وبدنيا ومعرفيا بصورة شاملة وكلية من خلال التعليم الجيد أمر أساسي لإيجاد مجتمع أكثر مسؤولية وأفضل صحة. وقال إن الأطفال هم الأولوية الأولى لحكومة بلده، التي أعادت تنشيط مراكز رعاية الطفولة المبكرة في المناطق الشديدة الخطورة

والمجتمعات المحلية الضعيفة، وشرعت في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة التمويل والمشاركة في الميدان إلى أقصى حد ممكن، بغية كفالة ألاّ يُترك أي شخص خلف الركب في جهود الدولة لضمان حقوق الإنسان.

61 - وبيّن أن بنما رائدة في الجهود الرامية إلى القضاء على إيداع الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية في مؤسسات الرعاية، وذلك من خلال إبقاء الأطفال في بيئات أسرية عوضا عن الملاجئ، ووضع برامج للنهوض بالأسر. فتماشيا مع الجهود والصكوك التعاونية المتعددة الأطراف، لا ينبغي فصل الأطفال عن أسرهم إلاّ لحمايتهم من العنف والإهمال والإيذاء. ويلزم تعزيز المؤسسات الوطنية من خلال سياسات شاملة لحماية حقوق الأطفال وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

62 - **السيد السويدي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الاستقرار الأسري يؤدي دورا رئيسيا في الاستقرار العاطفي والاجتماعي للطفل. فأطفال اليوم هو قادة المستقبل. وأضاف أن حقوق الأطفال مكفولة بموجب دستور الإمارات العربية المتحدة، وأن حكومة بلده سنّت قوانين لمنح الأطفال رعاية وخدمات اجتماعية خاصة، وحمايتهم من العنف والإهمال والإيذاء، وكفالة حقهم في الحياة والبقاء والنماء. وعلى الصعيد الدولي، قدّمت حكومة بلده تبرعات كبيرة، إلى جهات منها اليونيسف، كمساعدة إنمائية لحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم.

63 - وأضاف أن حكومة بلده اعتمدت سياسة لكفالة استفادة النساء والفتيات في حالات الأزمات من جميع المشاريع والبرامج الإنسانية. فقد أُنشئت مراكز لمساعدة الأطفال المعتدى عليهم وكفالة رفاههم النفسي، ووُضعت مبادرات لبناء القدرات اللازمة للتصدي للتحديات الجديدة مثل التنمر، بما في ذلك تدابير لمكافحة التهديدات على الإنترنت. واستضافت الإمارات العربية المتحدة منتدى عالميا بعنوان ''تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات: كرامة الطفل على الإنترنت'' بمشاركة ممثلي الأمم المتحدة المعنيين ونحو 450 من قادة المجتمعات المحلية ورجال الدين، تكلل بإعلان يهدف إلى حماية الأطفال من الاستغلال والإيذاء الجنسيين على الإنترنت. وتحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل بأن تؤكد من جديد التزامها بالعمل مع الشركاء في المجتمع الدولي لتحسين السياسات والخدمات الوطنية بغية تنفيذ خطة عام 2030 وبناء عالم صالح للأطفال.

64 - **السيد هونغ جين أوم** (جمهورية كوريا): قال إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها أمر أساسي من أجل التنمية المستدامة للمجتمع الدولي. ورغم إحراز تقدم ملحوظ في العديد من المجالات في السنوات الثلاثين الماضية، فلا يزال هناك مجال كبير للتحسين. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالأطفال بوصفهم يؤدون دورا فاعلا في إعمال حقوقهم، عوضا عن اعتبارهم مجرد متلقّين يتعيّن على البالغين حمايتهم وإدارتهم ورعايتهم. ويتعيّن على الجيل الأكبر سنا أن يولي اهتماما للحلول التي يقدّمها الأطفال ولوجهات نظرهم.

65 - وذكر أن جمهورية كوريا استضافت، بصفتها الرئيس المشارك مع قطر لمجموعة الأصدقاء المعنية بتعليم المواطَنة العالمية، العديد من المناسبات للمساعدة في التوعية بالحاجة إلى تعليم يفضي إلى تغيير من خلال تعزيز القيم المشتركة واحترام التنوع. وقد وضعت حكومة بلده أيضا خطة شاملة تهدف إلى تعزيز سياساتها وبرامجها الموجهة نحو الأطفال من أجل بناء مجتمع شامل للجميع. ومن الضروري اتباع نهج دينامي وكلي لإعمال حقوق الأطفال في الحالات التي يتزايد فيها الضعف نتيجة التكنولوجيات الرقمية الناشئة والنزاعات العسكرية وتغير المناخ ويتفاقم بسبب التمييز الاجتماعي القائم على الجنس والإعاقة. وفي مناسبة تذكارية عُقدت في أيلول/سبتمبر، شاركت سفيرة النوايا الحسنة لليونيسف، مزون المليحان، تجاربها كطفلة سورية لاجئة، وقدّمت معلومات قيّمة عن مدى تعقيد التحديات المقبلة والحاجة إلى اتباع مثل هذا النهج تحديدا. وفي هذا الصدد، تدعم جمهورية كوريا المشاريع والمبادرات الرامية إلى تلبية احتياجات النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع، ومنع العنف الجنسي، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية.

66 - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن بلده ملتزم التزاما ثابتا بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ولأن بنغلاديش كانت من أوائل البلدان التي صدّقت على العديد من صكوك الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، وضعت تشريعات وسياسات وطنية للوفاء بتلك الالتزامات من أجل التصدي لجميع أشكال إيذاء الأطفال وإعمال حقوق جميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة، من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية لكفالة ألاّ يُخلّف الركب أحدا وراءه.

67 - وذكر أن بنغلاديش، بعد أن حققت التكافؤ بين الجنسين والالتحاق الكامل بالمدارس، أصبحت تركز الآن على تحسين نوعية التعليم وخفض معدل التسرب، بطرق منها التركيز على التعلم

الإلكتروني وتحسين مؤهلات المعلمين، وتوزيع الكتب المدرسية مجانا والمنح الدراسية، وتنمية المهارات، وتحسين البنية التحتية والصرف الصحي. وقد أمكن تحقيق تحسينات كبيرة في صحة الأطفال في العقد الماضي من خلال اعتماد نهج قطاعي أوسع نطاقا وأكثر شمولا، بدءا من الولادة، ويشمل رفع معدلات التحصين وإنشاء شبكة واسعة من العيادات والمراكز الصحية في المجتمعات المحلية توفر الأدوية والخدمات الصحية الأولية مجانا لسكان الريف، مما يؤدي إلى انخفاض مستمر في وفيات الأمهات والرضّع والأطفال، وسوء التغذية، والتقزم.

68 - وأضاف أن وفد بلده يحثّ المجتمع الدولي على استكمال جهود البلدان النامية بتقديم المساعدة التقنية والمالية لتلبية احتياجات الأطفال. وبهذا الدعم، تعمل حكومة بلده حاليا على تلبية احتياجات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من احتياجات الرعاية الاجتماعية لأكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا يعيشون في مخيمات في بنغلاديش، 60 في المائة منهم بحسب التقارير من الأطفال. والهدف الرئيسي هو مساعدة أولئك الأطفال على تحقيق كامل إمكاناتهم من خلال عودتهم الآمنة والطوعية والمستدامة إلى ميانمار. واختتم بالقول إنه يجب الاستفادة من مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية لضمان الالتزام الجماعي بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها في جميع أنحاء العالم والعمل على الوفاء به.

69 - **السيدة جو هويلان** (الصين): قالت إنه على مدى العقود الثلاثة الماضية واسترشادا باتفاقية حقوق الطفل، أحرز المجتمع الدولي والحكومات الوطنية تقدما مطردا في حماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم. لكن على الرغم من الإنجازات المهمة، فإن حياة الأطفال وصحتهم لا تزالان مهددتين في أماكن كثيرة. لذا، من الضروري العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة للمنازعات الدولية، تدعمها التنمية المستدامة، من أجل حماية الأطفال من ويلات الحرب والاضطراب. وتدعو حكومة بلدها جميع البلدان إلى تعزيز التعاون في تنفيذ خطة عام 2030. ويتعيّن على البلدان المتقدمة أن تتحمل المزيد من المسؤوليات من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية ليتسنى لتلك البلدان أن تتعاون على تهيئة بيئة سليمة مؤاتية لنماء جميع الأطفال نماء سليما.

70 - وأضافت أن حكومة بلدها اعتمدت تشريعات لحماية حقوق ومصالح القصّر في الصين ووضعت برامج إنمائية لتعزيز أوجه الحماية تلك. وقد انخفضت معدلات وفيات الرضّع واستفاد أكثر من 7 ملايين طفل في جميع أنحاء البلد من برنامج لتحسين تغذية الأطفال في المناطق الفقيرة. وفرضت حكومة بلدها أيضا عقوبات شديدة على إيذاء الأطفال جنسيا والاتجار بالقصّر، وفرضت حظرا على توظيف مرتكبي الجرائم الجنسية في قطاعات معيّنة والإبلاغَ الإلزامي عن الاعتداءات الجنسية في الحرم المدرسي، ووضعت مبادرات لمكافحة العنف والتنمر في المدارس. ووُضعت التدابير الإضافية تهدف إلى تعزيز المسؤولية الرئيسية للوالدين أو الأوصياء ومكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال المعرضين للخطر في المناطق الريفية مكافحة حثيثة.

71 - وتابعت بالقول إن الصين أنشأت، بالاستفادة الكاملة من الوسائل التكنولوجية المتقدمة لإنقاذ الأطفال ضحايا الاتجار، قاعدة بيانات للحمض النووي لمكافحة الاختطاف ومنصة لنشر المعلومات في حالات الطوارئ عن الأطفال المفقودين. وأصدرت حكومة بلدها أيضا لوائح لحماية المعلومات الشخصية على الإنترنت، تحظر إنتاج أو نشر المعلومات التي يمكن أن تهدد سلامة الأطفال. وطالما أوفت الصين، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين، بالتزاماتها بموجب تلك الصكوك، وشاركت بنشاط في حوار مع لجنة حقوق الطفل، وستواصل الوفاء بمسؤولياتها الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم.

72 - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إنه على الرغم من أن جميع الدول تقريبا صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل، والتركيز البالغ الأهمية على منع العنف ضد الأطفال في خطة عام 2030، والجهود الكبيرة المبذولة والتقدم في مجال تعزيز احترام حقوق الأطفال، فإن الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم لا يزال يعانون. ولذلك يلزم وضع استراتيجيات جديدة وإجراءات ملموسة لكفالة رفاههم.

73 - وذكرت أن التدابير التي اتخذتها بوروندي، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين، من أجل تهيئة بيئة ملائمة ومؤاتية للأطفال تشمل إنشاء لجنة وطنية لحماية الأطفال ولجنة متعددة القطاعات للتصدي لمسألة عمل الأطفال؛ ووحدة شرطة متخصصة لحماية القصّر، إضافة إلى محاكم قائمة بذاتها وظروف احتجاز خاصة ومراكز لإعادة تأهيل القصّر المخالفين للقانون، وذلك من أجل تعزيز نهج متعدد التخصصات وأكثر إيجابية في مجال العدالة يشمل الوقاية وإعادة الإدماج على حد سواء؛ ومنتدى وطنيا لقضايا الأطفال؛ وسياسة لحماية الأطفال المعرضين للخطر، واستراتيجية لتعزيز إعادة إدماج أطفال الشوارع، وبرنامجا للتحويلات

النقدية لمساعدة الأسر الفقيرة في المناطق المعرضة للخطر؛ وبرنامجا لإنشاء مقاصف مدرسية يهدف إلى خفض معدلات التسرب مع تحفيز الإنتاج الزراعي المحلي وضخ النقود في المجتمع.

74 - وأضاف أن وفد بلده يعرب عن الامتنان لليونيسف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وشركائها لما بذلوه من جهود للمساعدة على حماية وتعزيز حقوق الأطفال في بوروندي، مما أدى إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس وخفض معدلات التسرب؛ وتوفير الخدمات الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة؛ وتلقيح ما نسبته 95 في المائة من الأطفال. واختتم بالقول إن بوروندي تؤكد من جديد التزامها باحترام جميع الصكوك الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بحماية حقوق الأطفال.

75 - **السيدة نامجيل** (بوتان): قالت إن 13 في المائة من سكان العالم لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر الدولي، وإن الأطفال يشكلون ما يقرب من نصف تلك الفئة الديمغرافية. وكما هو معترف به في الهدفين 3 و 4 من أهداف التنمية المستدامة، من الضروري تزويد الجيل القادم بالأدوات اللازمة لمكافحة الفقر والوقاية من الأمراض، من خلال التعليم الجيد الشامل للجميع والمنصف.

76 - وذكر أن بوتان، بوصفها بلدا صغيرا، تعطي الأولوية للتعليم كأساس لإعمال الحقوق والأهداف الأخرى، بما في ذلك ضمان العمالة الكاملة والقضاء على الفقر، وقد حققت بالفعل نسبة التحاق شبه كاملة في التعليم الابتدائي ونحو 90 في المائة في المرحلة الثانوية. ويشكّل التعليم والمهارات الجيدة، في مجالات منها رعاية وتنمية الطفولة المبكرة والتدريب التقني والمهني، هدفا رئيسيا في خطة التنمية التي تعتمدها حكومة بلده. وتشمل التدابيرُ المتقدمة في مجال حماية الطفل تشريعاتٍ بشأن رعاية الأطفال والتبني ومنع العنف العائلي، إضافة إلى إجراءات تشغيل موحدة لتنفيذ تلك القوانين. ويجري تنفيذ خطة عمل وطنية لتهيئة بيئة تحمي الأطفال، ووضع سياسة لدعم نُظُم كفالة رفاه الأطفال وحمايتهم على الصعيد الوطني.

77 - وأضاف أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن حكومة بلده تعترف بأنه في وسعها، بل يجب عليها، أن تفعل المزيد. وتشمل التحسينات الأخرى إنشاء قوة عاملة متعددة التخصصات في مجال الخدمات الاجتماعية مدربة على حماية الأطفال وتنفيذ الأحكام القانونية؛ وخط اتصال مجاني لمساعدة النساء والأطفال الذين يمرّون في ظروف صعبة؛ ولجان معنية بإدارة الحالات تتيح الحصول في الوقت المناسب وبصورة فعالة على خدمات الوقاية والاستجابة وإعادة الإدماج.

78 - واختتم بالقول إن بوتان سعت، خلال السنوات الثلاثين تقريبا التي انقضت منذ انضمامها إلى الاتفاقية، إلى تهيئة بيئة يتمكن فيها الأطفال من العيش في سلام وكرامة وتسامح وحرية ومساواة وتضامن. وهي لا تزال ملتزمة بتمكين الأطفال من تحقيق كامل إمكاناتهم وكفالة ألاّ يُخلّف الركب أي طفل وراءه.

79 - **السيدة الفهيد** (الكويت): قالت إن اتفاقية حقوق الطفل، بوصفها أكبر صك من صكوك حقوق الإنسان من حيث عدد التصديقات، تمثل الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي لحماية تلك الحقوق. وترحّب الكويت بالتقارير التي تفيد بأن أكثر من 100 دولة اتخذت تدابير في هذا الصدد، وكذلك بالتقدم المحرز في سياق أهداف التنمية المستدامة. وهي تدعم أيضا المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في حزيران/يونيه 2019 واستعرض الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بين الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال، الذين كثيرا ما يُحرمون من الحرية والتعليم ويواجهون العنف والفقر.

80 - وذكرت أنه يتعيّن تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات لمنع العنف وإيجاد حلول سلمية وسياسية للنزاع، ولا سيما في العالم العربي. لكن في ظل استمرار النزاعات، يحثّ بلدها المجتمع الدولي على توفير الحماية لجميع الناس، وخاصة الأطفال، وكفالة تقديم المساعدات الإنسانية على نحو مأمون ودون عوائق. وقد كانت الكويت واحدة من أكبر الجهات المانحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث حوّلت أكثر من 230 مليون دولار إلى البلدان المتضررة من النزاع منذ عام 2010.

81 - ومضت تقول إنه نظرا لكون الأسرة البيئة الطبيعية لتعزيز رفاه الأطفال، يتضمن دستور الكويت أحكاما تكفل توفير بيئة أسرية آمنة وحماية حقوق الأطفال في التعليم والصحة والتحرر من العنف. وكما شهدنا في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة، يضطلع الأطفال الآن بدور أساسي في كفالة مستقبل أفضل. وستواصل الكويت دعم جميع الجهود الحكومية الدولية لحماية الأطفال وكرامتهم في محاولة لإيجاد عالم جدير بالأطفال.

82 - **السيد غومندي** (موزامبيق): قال إن الأطفال يمثّلون حوالي 55 في المائة من مجموع سكان بلده، وأن حمايتهم ورفاههم من الأولويات الوطنية المكرسة في دستوره. وبيّن أن الخطة الخمسية الحالية التي وضعتها حكومة بلده تحدد مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية الرامية إلى تحسين حياة الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتغذية والتعليم والحماية والمشاركة. وقد اعتمدت موزامبيق تشريعات لحماية الأسر ومنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. واتخذت حكومة بلده أيضا إجراءات لتعميم مراعاة حقوق الأطفال في المناهج الدراسية؛ وتدريب موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من الجهات المعنية على حماية تلك الحقوق؛ وتوفير إمكانية الحصول على معلومات دقيقة وملائمة للأطفال ومحدّثة عن الصحة الجنسية والإنجابية للشباب وأفراد أسرهم، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات الاجتماعية.

83 - وأضاف أن تشريعات اعتُمدت لتجريم زواج الأطفال وتحديد دور المؤسسات الحكومية في منع هذه الممارسة، وكذلك استراتيجية وطنية لتحديد أولويات جميع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني المشارِكة في مكافحة تلك الممارسة. وأدى تنفيذ ذلك الإطار إلى توعية الجهات المعنية؛ وتدريب وتوجيه أكثر من 000 2 فتاة؛ وإنشاء مجالس مدرسية محلية لتوعية الفتيات وتهيئة بيئات مؤاتية خالية من الزواج المبكر. وتشارك موزامبيق بنشاط في تنفيذ القانون النموذجي بشأن القضاء على زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين فعلا، وهو أداة وضعتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتنسيق العمل على الصعيد الإقليمي. ونفّذت موزامبيق أيضا مبادرة بقعة الضوء، التي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة. وستواصل موزامبيق اتخاذ خطوات لإنهاء تلك الممارسة، بطرق منها تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والصكوك الدولية.

84 - **السيد بانايوتوف** (بلغاريا): قال إن بلده يرحّب بجميع الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الأطفال ذوو الإعاقة والأشخاص المحرومون من الرعاية الوالدية. وبوصف بلغاريا ميسرة مشاركة مع باكستان لطرائق الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، التي اضطلعت بدور عالمي في تعزيز التقدم في مجال حماية الأطفال، وبوصفها واحدة من ثلاثة رؤساء مشاركين لمجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة، فإنها عاقدة العزم على إبراز دور الأطفال من خلال تأييد التعهد العالمي الطوعي ''لكل طفل كل حق''، مدلِّلة بذلك على التزامها بالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تماشيا مع المبادئ المكرسة في الاتفاقية، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها.

85 - وأشار إلى أن حكومة بلده اعتمدت سلسلة من القوانين الوطنية التي تعزز النهج الفردي القائم على حقوق الإنسان إزاء الأطفال، إضافة إلى مبادئ توجيهية لتشجيع اعتماد الرعاية البديلة عوضا عن الإيداع في المؤسسات، مما أدى إلى زيادةٍ بنسبة 90 في المائة في عدد الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية الذين يبقون داخل الأسرة وزيادةٍ في الخدمات الاجتماعية الموجهة للأطفال. وبلغاريا ملتزمة أيضا بكفالة تعليم جيد يقوم على المساواة وشمول الجميع والتعلم مدى الحياة للجميع، ولا سيما منح الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة فرصا للمشاركة الاجتماعية الهادفة. وستواصل حكومة بلده تشجيع الابتعاد عن إيداع الأطفال في المؤسسات وتوفير التعليم الشامل للجميع على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بطرق منها تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان أخرى.

86 - واختتم بالقول إنه من أجل كفالة مشاركة الأطفال مشاركة هادفة بوصفهم عوامل للتغيير في العمليات السياسية وصنع القرار، أطلقت حكومة بلده أيضا برنامجا للمندوبين الشباب يمكِّن الشباب من الانضمام إلى وفد بلغاريا الرسمي في الأمم المتحدة ويكون جسرا بين الشباب البلغاريين والمؤسسات الوطنية والدولية.

87 - **السيدة مولدويسيفا** (قيرغيزستان): قالت إن بلدها لا يزال يرى في نماء الأطفال نماء متناغما أولويةً، وقد خفض بالفعل معدل وفيات الأطفال بأكثر من الثلثين وحقق زيادة كبيرة في معدل المشاركة في برامج التعليم قبل المدرسي. ويشمل الإطار القانوني لحماية حقوق الأطفال ضمانات دستورية خاصة لصالح الأسر والأطفال، بما في ذلك العديد من الأحكام المناهضة للتمييز، واعتماد قانون جمهورية قيرغيزستان بشأن الأطفال في عام 2006، وإدراج أحكام اتفاقية حقوق الطفل وتوصيات لجنة حقوق الطفل في التشريعات الوطنية. وتشمل المتطلبات بموجب القانون وضعَ معايير للجودة في مجال خدمات الأطفال وإنشاء نظام أمين للمظالم معني بالأطفال ووكالة حكومية مسؤولة عن تنفيذ أحكام ذلك القانون.

88 - وذكرت أنه من أجل زيادة الحماية الاجتماعية وزيادة تغطية التعليم والرعاية الصحية ونوعيتهما ومكافحة العنف ضد الأطفال،

وضعت قيرغيزستان استراتيجية إنمائية وطنية لتعزيز التنمية البشرية والتفكير في رفاه الجميع وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وينطوي تنفيذ تلك الاستراتيجية على تحسين نوعية الرعاية الصحية والطبية؛ وإتاحة الوصول الكامل والمضمون إلى التعليم؛ وضمان الحد الأدنى من معايير الدعم الاجتماعي والحماية للأطفال.

89 - وأضافت أن الأولوية بالنسبة لقيرغيزستان لا تزال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وحماية حقوق الأطفال ومصالحهم، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الموجهة نحو الأطفال لكفالة بيئة أسرية قوية وسعيدة لجميع الأطفال. وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق تلك الأهداف ليست واجب الوالدين فحسب، بل هي واجب الدولة والسلطات المحلية والمجتمع المدني أيضا.

90 - **السيدة ميتش** (كرواتيا): قالت إن اتفاقية حقوق الطفل تؤدي دورا محوريا في تحسين حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم، حيث إن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة جزء لا غنى عنه من ذلك الهيكل. لكن على الرغم من التقدم المحرز، فإنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل لزيادة فهم حقوق الطفل وإعمالها في جميع أنحاء العالم.

91 - وبيّنت أن كرواتيا قدّمت قبل بضعة أيام فقط ميزانيتها الأولى الهادفة إلى تخصيص الموارد للأطفال والشباب. وفي إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل، التي تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، تعتمد كرواتيا على نظام دعم واسع النطاق من الجهات المعنية التي تقدّم المساعدة إلى الآباء والأمهات لكفالة رفاه الأطفال عن طريق تحفيز نمائهم، مع مراعاة مصالحهم الفضلى. وتموّل حكومة بلدها أيضا تنفيذ مشاريع منظمات المجتمع المدني، بما فيها اليونيسف، التي تهدف إلى منع العنف ضد الأطفال والشباب. ويعدّ استخدام نهج متعدد الجهات المعنية يأخذ آراء الأطفال وتصوراتهم في الاعتبار أمرا أساسيا عند التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه مسألة حماية الأطفال، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي توفر وسائل جديدة ومثيرة لتعزيز المعرفة والمهارات والصلات، لكنها ترتبط أيضا بتهديد خطير يتمثّل في العنف.

92 - وأضافت أن كرواتيا ستواصل اعتماد وتنفيذ أعلى المعايير لحماية حقوق الأطفال، وستتعاون مع شركائها والمجتمع الدولي بما يكفل أن يصبح المجتمع أكثر أمنا لجميع الأطفال، بطرق منها دعم إعلان المدارس الآمنة، الأمر الذي يدلّ على التزام حكومة بلدها بحماية الطلاب والمربين من آثار الحرب.

93 - **السيد داكوستا فريتاس** (تيمور - ليشتي): قال إن الأطفال والشباب يشكلون نصف سكان بلده. ولذلك فإن حكومة بلده ملتزمة بالعمل من أجل تحقيق الأهداف المحددة في اتفاقية حقوق الطفل، بالشراكة مع المجتمع العالمي، حيث تُعتبر حماية وتعزيز حقوقهم أولوية إنمائية. وبعد التصديق على الاتفاقية في عام 2003، أنشأت تيمور - ليشتي لجنة وطنية لحماية حقوق الطفل وضمان الحماية من التمييز، وعملا بتوصية لجنة حقوق الطفل، وضعت أول خطة عمل وطنية مشتركة بين الوزارات لتكون بمثابة مبادئ توجيهية لخدمات حماية الأطفال.

94 - وأشار إلى أن تيمور - ليشتي تدافع عن حقوق جميع مواطنيها وواصلت دعم رفاههم من خلال تنفيذ خطة عام 2030. ويتضمن دستورها أحكاما تحمي حقوق الأطفال في جميع القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والتنمية. وتشمل التدابير المتخذة لتنفيذ الهدفين 3 و 4 من أهداف التنمية المستدامة سياسات لضمان الحصول على التعليم الشامل للجميع، وكفالة بيئة آمنة وخالية من العنف من التعلم، وإدماج المعلومات الأساسية عن الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية؛ وتقديم إعانات للأمهات وبرنامج للوجبات المدرسية لإبقاء الأطفال من الأسر الضعيفة في المدارس؛ وبرامج للحد من وفيات الرضّع. واعتُمدت أيضا تشريعات لمكافحة العنف العائلي وعمل الأطفال والسماح للطالبات الحوامل بالخضوع للامتحانات وعودة الأمهات المراهقات إلى المدرسة بعد الولادة.

95 - واختتم بالقول إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن وفد بلده يسلم بضرورة بذل مزيد من الجهود لزيادة حماية الأطفال في تيمور - ليشتي، بسبب الممارسات القائمة، مثل الأدوار الجنسانية المسندة ثقافيا وما يترتب عليها من تمييز، حيث لا يزال لتلك الأدوار أثر سلبي في حياة الأطفال ونمائهم.

96 - **السيدة بيانوفيتش دوريسيتش** (الجبل الأسود): قالت إنه على الرغم من التقدم المحرز في تغيير حياة الأطفال منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، فإنه لا تزال هناك شواغل بشأن المؤشرات التي يظهر منها أن بليون طفل يتعرضون سنويا لشكل من أشكال العنف أو الإهمال، وأن الآلاف لا يزالون يموتون لأسباب يمكن الوقاية منها، وأن 30 في المائة من ضحايا الاتجار هم من الأطفال.

97 - وذكرت أن حكومة بلدها اعتمدت استراتيجيات رئيسية لحماية حقوق الاطفال وحمايتهم من العنف، إضافة إلى إصلاحات قضائية شاملة لكفالة وصول الأطفال الضحايا والشهود والأطفال

المخالفين للقانون وصولا أفضل إلى العدالة. وستواصل وضع مبادئ توجيهية في هذا الصدد، وقد انضمت إلى المبادرة الإقليمية المعنونة ”وصول الأطفال على قدم المساواة إلى العدالة“، لكفالة أن ترعى السلطة القضائية مصالح الأطفال الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة بهم.

98 - وأضافت أنه على الرغم من كون التشريعات الوطنية تحظر معاملة الأطفال معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة في جميع الأوساط، بما في ذلك العقوبة البدنية، فإن العنف العائلي والمدرسي لا يزال يشكل تحديا خطيرا. وقد استُكملت الاستراتيجية الأولى التي وضعتها حكومة بلدها لحماية الأطفال من العنف بحملة لإنهاء العنف على الإنترنت وفي المنزل. وسيواصل الجبل الأسود تخصيص الموارد لتعزيز سياسته الجنائية وتوفير الخدمات المناسبة للضحايا، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ التشريعات المتعلقة بالزواج المبكر وتشجيع الأبوة والأمومة الإيجابية. وستنفّذ المؤسسات الوطنية، بالتعاون مع اليونيسف والاتحاد الأوروبي، برنامجا متعدد القطاعات لتنمية التعاون ومبادرات تتعلق بالتحصين والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبناء مهارات المراهقين. ونفّذت اليونيسف ووكالة الجبل الأسود لوسائط الإعلام الإلكترونية مؤخرا حملة توعية تهدف إلى تعزيز محو الأمية في وسائط الإعلام بين الآباء والأمهات والأطفال وتحسين نوعية الإبلاغ عن قضايا المتعلقة بحقوق الأطفال.

99 - واختتمت بالقول إن حكومة بلدها اتخذت، في سعيها إلى دعم مشاركة الأطفال والشباب مشاركة نشطة في إعمال حقوقهم واعترافا بدورهم كمستفيدين وفاعلين رئيسيين في إحداث التغيير من أجل المستقبل، خطوات لكفالة الإصغاء إلى أصواتهم في وضع الإطار الاستراتيجي والتشريعي الذي يحكم المسائل التي تهمهم.

100 - **السيدة غوناسيكيرا** (سري لانكا): قالت إن بلدها، بوصفه أحد أوائل الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل، لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التحسينات الجارية، فإن حجم التحديات لا يزال هائلا، حيث إن الكثير من الأطفال يُتركون خلف الركب. وأشارت إلى أن خطة عام 2030 تمنح المجتمع العالمي فرصا استراتيجية للاستثمار في الأطفال والشباب وبالتالي حمايتهم من التمييز وعدم المساواة والإيذاء.

101 - وتابعت بالقول إن من المسلم به على نطاق واسع أن تعليم الأطفال وصحتهم من محركات الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتنمية مجتمعات شاملة للجميع وسلمية ومنتجة. ولذلك تواصل سري لانكا تنفيذ سياسات متسقة ومستدامة بشأن كلتا المسألتين، مما أدى إلى التحاق شبه كامل بالتعليم الابتدائي ومعدلات التحاق ممتازة في المدارس الثانوية، إضافة إلى التقدم المحرز في خدمات صحة الأم في المناطق الريفية. ويتعيّن تقييم ومعالجة التحديات المتبقية بدقة من خلال البيانات والأدلة من أجل تحديد الأطفال الذين هم في أمس الحاجة، وتحديد الحواجز التي تعوقهم والحلول ذات الصلة، على نحو يكفل ألاّ يُخلّف الركب أي طفل وراءه وأن يتمتع جميع الأطفال بحقوقهم دون أي شكل من أشكال التمييز.

102 - وذكرت أنه في إطار الجهود التي تبذلها سري لانكا لدعم سياسة عدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال العنف ضد الأطفال، انضمت مؤخرا إلى الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال بوصفها بلدا رائدا، وهي تنفّذ استراتيجياتها على الصعيد الوطني في مجال مكافحة العنف ضد الأطفال، بالتعاون مع اليونيسف والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الرائدة. واختتمت بالقول إن حكومة بلدها قامت، بعد أن وقّعت وصدّقت على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، بتعزيز إطارها القانوني القائم والرامي إلى الحد من تلك الآفات.

رُفعت الجلسة الساعة 17:55.